

تشخيص الأزمة : بين سطح الأعراض وعمق العلل

أبو يعرب المرزوقي

أعراض الداء

يمثل تردي الإبداع والإعلام الظاهرين على اللحظة الراهنة من تاريخ الحضارة العربية الإسلامية - وهو ترد لا ينكره أحد لتواتر علاماته، رغم نضوج النخب العربية الذي لا نشكك فيه في الجملة - عرض الداء الرئيسي الذي يكاد يحصل حوله شبه إجماع توصيفي لأمراض مجتمعنا العربي الإسلامي الحديث لكونهما علامتي الأزمة الأساسية: فساد النخب الممسكة بالسلطتين الرسميتين الفكرية والسياسية. لكن هذا الإجماع يركز التشخيص على عرضين لعلة واحدة هي العلة السياسية فيوجه العلاج إلى حلول وحيدة النظرة ويفسد من ثم شروط التحليل العلمي لأهم هذه الأمراض في لحظتها الراهنة ويحول دون إصلاح شؤوننا العامة:

- فأما العلامة الأولى فهي ما ألم ب مجال الإبداع الأدبي الذي يكاد أن يغرق في مستنقع الطحالب والزعانف: لا أحد يمكن أن يزعم أن الحل والعقد في تحديد المعايير والقيم العامة المسيطرة على الساحة الإبداعية يوجد بيد أفضل المبدعين ولا حتى بيد أقرب المفضولين إلى ذوي الفضل. ولعل أكبر مؤيدات هذه الظاهرة ما يغلب على اتحادات الكتاب العربية . فأغلب روادها من عيون الأحزاب الحاكمة ووزارات داخلياتها.

- وأما العلامة الثانية فهي ما أحاط بمجال الأخبار الإعلامي الذي يكاد يتلخص في الإيديولوجيا الرسمية وفي بروتاجندا الأحزاب وعبادة الأشخاص

والأنظمة الحاكمة: فنفس المؤيدات والعلماء حتى وإن اختلف التعيين التنظيمي التابع والمتبوع، إذ ننتقل من وزارة الداخلية إلى وزارة الإعلام ومن اتحاد الكتاب إلى نقابة الصحفيين.

لكن طابع التوصيف المباشر هذا ويساطته قد يجعلنا نرتاب في بداعه التشخيص الذي يتلهي في الغاية إلى إهمال علل الأدواء. فهو يحصر الهم في علاماتها ويقصر العلاج على أدنى العلل أعني العلل السياسية التي يعتقدها البعض ناتجةً عن طبيعة السلوك السياسي للحكام والأحزاب الحاكمة حسراً لأزمة مجتمعاتنا في وجه السلطة الظاهر سياسية كانت هذه السلطة أو فكرية تابعة لها. لأن الحكام والأحزاب ومنتبعهم من محترفي الفكر بيدهم عصى سحرية يجعلون بها الجميع رهن طوعهم يفعل ما يريدون. والسؤال هو: لماذا يهمل أصحاب هذا التصور العجلون النظر في إمكانية قلب التعليل خاصة ومن شروط سلوك من بيدهم السلطان السياسي والفكري صلاحاً أو طلحاً الأخلاق العامة التي تجعل الأمرين ممكنين وليس فقط خلق المباشرين للسلطتين؟ لا يكون التفسير السريع بفساد الأنظمة والحكام والمفكرين المحسوبين عليهم وحده مجرد مهرب هدفه تجنب الأدلة الحقيقة وقصر الهم على مجرد الجدل السياسي والإيديولوجي اللذين ينتهيان إلى الحل السهل المتمثل في السلوك الانقلابي خاصة في ظل ما يجري من غليان جماهيري ييسر التوظيف الإيديولوجي الذي قد يدخلنا في ما آل إليه الأمر بعد 48: لأننا لم نجرب هذا السلوك ونتأكد أنه لم يغير شيئاً بعد قرن كامل من الغوغاء السياسية والفكرية التي حالت دون كل استقرار مؤسسي سياسي وفكري شارط للتربيبة المدنية وللمحكومية السلمية؟ ألسنا نرى الجمهورية والفكر الشعبي اللذين عوضنا بهما الملكية والفكر النخبوi ما يزال واقعهما أدهى من سلطنتات القرون الوسطى ومشعوذيها؟

طبيعة الداء

ورغم تسليمنا بأن أخلاق النخب السياسية والفكرية التابعة لها ليست على أحسن ما يرام ورغم قبولنا باستحالة تبرئة الأحزاب الفاشية أو القبائل

البدائية أو الطوائف العنصرية التي تقاسم أقطار الوطن وإيديولوجياتهم بسلط وعنجهية ذاتيين ويتآمر وتدبر أجنبين من جرم الاستفادة النسقية من أدوات مجتمعاتنا بدلاً من السعي إلى تقويمها، نعتبر أنه ليس من الجدية أن نتوهم أن نهضتنا لا يعوقها إلا طبيعة الأنظمة وأخلاق الحكم والنخب التابعة أو غياب الديمقراطية الشكلية. أفتكون الأخلاق العامة وأخلاق النخب المعارضة أفضل وخاصة أخلاق النخبة الجامعية التي من المفترض أن تكون قاطرة النهضة لكونها هي المنتجة لكل النخب الصانعة لأدوات النمو والحضارة فضلاً عن النخب التي تسير البلاد والعباد أو التي يزين منها سلوك هؤلاء الحكم الانقلابيين الذين يحولون دون شرط كل تطور أعني استقرار المؤسسات وإصلاحها المتواصل؟ هل ترى أخلاقياً العامة تشجع على غير ما هو حاصل بما تحدده من معايير النجاح الشخصي؟ هل تكون أخلاق نخبنا الجامعية وكفاءاتها تقبل المقارنة مع نظيراتها في المجتمعات التي تعتبرها نماذج تُحتذى، أم أن استشراء الداء في هذه النخبة يثبت أنها أول المتواطئين موضوعياً إن ليس ذاتياً وبالسلب، وأن النقد الذي لا يشير إلا إلى المخاطب وينسى المتكلم لم يعد يقنع أحداً؟

إن العلامتين اللتين يكثر النعي عليهما لا تشيران إلا إلى نقشى هذا الداء السرطاني وفساد الأخلاق العمومية والقيم الشارطة للصلاح في المجالين السياسي والمدني. لم لا يكون النمو العجيب للطحالب والزعانف «البصاصين» في ساحتى الإبداع والإعلام الناتجين عن تردي التعليم إلى شبه تعميم للأمية وتکديس للخربيجين العاطلين على تبعية المجالين الإبداعي والإعلامي للأحزاب الحاكمة والنخب التابعة (الجماعات توزيع الثروة في الداخل أو لجماعات توزيع الألقاب في الخارج) بما توفره لها من نخب مزيفة ومثقفين مرتزقة، التبعية التي سيطرت منذ نصف قرن فأصبحت السمة الغالبة على كل حياتنا الفكرية والخلقية بدلاً من اعتباره معلولاً لها فضلاً عن الإنتاج الفكري المغشوش الذي ليس له من الفكر إلا سطحيات ما صار مبتذلاً عند الجماعة العلمية القاطرة للإبداع العلمي والتكنولوجي والفلسفى والفنى في بلادها؟

علل الداء العميقه

وبصورة أدق لماذا لا نظر في دلالة التعليل المتبادل بين الظاهرتين - فساد القيم الخلقية العامة التي يمثل تردي الإبداع وتبعية الإعلام علامتها القصويين وفساد الأنظمة ونخبها التي يمثل توظيف هذا التردي دلالتها المثلثي - فنفسهما بمنطق أكثر جدية يركز على طبيعة التفاعل بين الاقتصادي أولًا والتربوي ثانياً والثقافي ثالثاً والخليجي رابعاً والسياسيأخيراً في المستويين الوطني والدولي تفسيراً يجعل الظاهرة أمراً قابلاً للتعليل الكلي الذي يتتجاوز الوضع العربي الراهن فتصبح من ثم قابلة للعلاج الهدف إلى تحقيق شروط النقلة إلى وضع سوي بعد تأكيناً من فشل أغلب المحاولات النهضوية بدلالة عجزنا كلما وجدنا أمام محك حقيقي أعني خاصة الحرب التي كانت ولا تزال أكبر امتحان لسلامة البناء الحضاري خلقياً وتقنياً؟ إذا قبلنا بمثل هذا العلاج المعقد ومتعدد التعليل صار بوسعنا أن نتخلص من حصر الأمر في النعي على الأنظمة ونخبها وحدها لأنهم أتونا من المريض فلا يبقون كما هم عندنا الآن مناطاً نعلق عليه كل مآزقنا التي لا نريد لها حلّاً لكوننا نهمل التعليل الصحيح والعلاج الأليم لنرضى بالمسكنات والمهدئات الإيديولوجية التي جعلت البعض ينتقل بقفزة يصعب فهم منطقها من هوى الديموقراطية الشعبية إلى الهيايم بالديمقراطية البرجوازية.

لا ننكر أهمية الإصلاح السياسي والفكري خاصة إذا كان تدريجياً وسلسلاً. لكن هذا الإصلاح لا يكون البداية إلا بشرط ألا يصبح الغاية. فالسياسة مؤسسات وفكراً لها معنيان: 1 - فن الحكم وطبعته شكلاً، وتلك هي أداة السياسة المؤسسية والفكيرية، 2 - وجوه الأحكام وقيمها مضموناً، وذلك هو هدف السياسة المؤسسية والفكيرية. لذلك فعلينا الخروج من معارك البداية التي طالت قرناً كاملاً لنحدد جواب الغاية التي لم يدر حولها حوار جدي، جواب الغاية حول سؤال إصلاح الأخلاق العامة بمعنييها: قيم السلوك الخلقية كما تتبين في الضمير المهني ودرجات حذقه التقنية كما تتبين في الكفاءة الفنية. من دون ذلك لن نستطيع الجواب عن هذه الأسئلة التي تصف مظاهر الداء وأعراضه: فكيف نعمل الرشوة السائدة عندنا في كل الأنشطة

الاجتماعية وخاصة في رعايتها جمِيعاً أعني الإدارة؟ والانتخابات المزيفة في كل التنظيمات الحديثة ذات الآلية الانتخابية؟ والبضائع المغشوشة في كل الإنتاجات المحلية؟ والخدمات المنحطة في كل المصالح المدنية؟ والقضاء الذي فقد ثقة المتراضين في كل الأصناف الحكومية؟ والجيوش المتقاعسة التي خسرت كل المعارك قبل خوضها؟ والتعليم المتدني في كل المستويات التربوية؟ والعملة المتدهورة في التبادلات الداخلية والخارجية؟ والقيم بجميع أصنافها الجمالية والخلقية والمعرفية والحقوقية والروحية التي صارت دون العملة صموداً أمام التأكل المتسارع؟ أليس ذلك كله من الأمور التي لا ينفيها إلا معاند ولا يرتاح إليها إلا مهادن للشر استفادة من ثمراته المرة في المدى البعيد؟

فهل هذه العاهات يكفي لتفسيرها طبيعة نظام الحكم أو سلوك الحكم ومفكريهم أو أخلاقهم أو عمالتهم مهما نسبنا إلى السياسي وفكره من قوة تأثير؟ أليست النخب السياسية حكامًا ومفكرين إفرازاً لهذا الفساد العام المستشري مما يؤكد بكل وضوح أن الأمم كيما كانت يولى عليها مؤسسيًا وفكرياً؟ لا بد أن نسأل متوجعين عن العلل العميقه: لم هذا الانحطاط المتزايد في صفتني كل الأفعال: الأفعال التي تقتضي جهداً بشرياً صفتتها التقنية والخلقية بحيث بات لا يصلح في مجتمعاتنا مما هو من عمل الإنسان إلا ما كان منه مستورداً - إن ليس في الواقع الفعلي ففي الرأي العام - مما يعني أنها ستنظر شيئاً إلى حصر تعاملنا مع الغير في استبدال ثرواتنا الطبيعية التي أعطتنا إياها أرض الآباء بالبضائع والخدمات الاستهلاكية التي تزيد التبعية عميقاً والفقر تجذراً خاصة وعدم التوازن بين حدود التبادل بين الخام والمصنوع لا يتوقف تزايده؟

تردد القيم المادية والرمزية

ما الذي يجعل الجامعات التي مر قرن تقريباً على تكوين البعض منها تدور في فراغ فلا تنتج شيئاً مما يحتاجه المجتمع بما في ذلك أدوات عملها الذاتية من أبسط التجهيزات المكتبية في الإنسانيات إلى أعقد التجهيزات

المخبرية في الطبيعتيات، رغم تضخم عدد الشهادات وألقاب الدكتوراهات التي لا يفوقها تضخماً إلا العملات العربية؟ لماذا أصبحت كل النخب بحاجة إلى الإيمان بأنها تفعل شيئاً لتعلل وجودها في حين يعلم الجميع أن الكل يدور في حلقة مفرغة كما يتبيّن من خواء أهم قاطرات الإنتاج في المجتمعات البشرية أعني الجامعات التي صارت عندنا معامل تفرخ هذه الطحالب والزعانف أعني كل من كان من أعشار المتعلمين والعاطلين بالكامل والمترغبين من ثم لملء المتسلقين الإبداعي والإعلامي، بدلاً من أن تكون منبع الإبداع والإعلام المثيرين عندما يكونان وسيلتي خلق المعدوم من المبتكرات، وسيلتيه المصاحبتين لتبلیغ الحاصل للمتعلمين أو للجمهور عامة؟ أما ما يسمى بمعاهد البحث فهي قد صارت مجرد مافيات تكرر موضوعات إيديولوجية يندى لها الجبين باسمعروبة أو الإسلام تجيشاً سخيفاً للجماهير من دون علم ولا عقل حتى صارت السياسات العربية - على الأقل في الخطاب المحلي - لا تتجاوز المزايدة مع أصحاب البيانات الخشبية.

لماذا لا يزال كل شيء يستحق الذكر في منشآتنا (كبناء المعامل والمستشفيات المختصة) ما كان حديثاً منها أو حتى ما كان محاكيًّا للماضي (حتى بناء أكبر المساجد) يعتمد على الخبرة المستوردة بعد قرنين من محاولات النهوض ما أوصل الخبرة المحلية التي همشت إلى الضمور لكونها لا تجرب ولا تتعلم؟ ورغم أن هذه الظاهرة تبدو سائدة في بعض الأقطار العربية الغنية أكثر منها في أقطار الوطن الأخرى فإنها ليست بالأمر الخاصل بهم، لكون النخب الحاكمة في الأقطار العربية الأخرى تفضل الانتقال إلى هذه المرافق وأخذها جاهزة بدلاً من نقلها إلى أوطنها وتمكين النخب المختصة من تعلمها بالتجريب، ربما بسبب قلة الموارد فتكون من حظها وحدها دون سواها من المواطنين (المدارس الراقية لشبابها والمصحات المتقدمة لشيوخها والملاهي البادحة لكل أجيالها). فهي أكثر بروزاً في البلاد العربية الغنية لكون حركة التعمير فيها تحاكي ما يوجد في أكبر حاضرات العالم المتقدم من دون أن يكون ذلك دالاً على حيوية تعميرية ذاتية. فكلها منشآت ليس فيها شيء واحد عربي بحق عدا موقعها الجغرافي وملكية

الاستمتاع بشروط الحماة. أما التصور والإنجاز والتجهيز والصيانة وحتى التسيير فكلها بخبرات مستوردة ومؤبدة للاستيراد ومن ثم للتبعة حتى في كييفيات العيش وفي أدنى أدواته: وكل ذلك من آيات فشل التعليم وسياساته ومن إفلاس الجامعة التقني والخلقي خاصة، التقني لعدم الخبرة والإتقان والخلقي لعدم التكوين السليم والضمير المهني.

لا بد من علل أعمق لتفسير وجود هذه الأدواء التي اخترنا منها علامتي أدوات الثقافة الراقية في مستوييهما الجمهوري فرعاً والأكاديمي أصلاً: علامة الإبداع العلمي والجمالي وعلامة مرض الإعلام المعرفي والسياسي: ذلك أنه إذا كان الكثير يبالغ في الحديث عن المستنقعين الإبداعي والإعلامي الجمهوريين اللذين يعسر إخفاوهما فإن مستنقعي الإبداع العلمي والإخبار الإعلامي في المستوى الأكاديمي وضعهما أسوأ. فهو أصل داء المستوى الجمهوري اللذين يمثلان اليوم أبرز علامات الفساد العام المستشري في جسد حضارتنا التي هي ميتة ذاتياً ولا تستمد حياتها المستعارة إلا من الخبرات المستوردة ومن ثم من أجهزة حياة مصطنعة مثل المريض الذي يبقيه الأطباء في حياة نباتية آلية. فإلى تردي مستوى الإبداع والإعلام الأول يعود تردي مستوىهما الثاني لكون الجامعة هي التي تخرج منتجيه الذين يستمدون نماذجهم منه. فإذا أضافنا إلى ذلك أن الصراع المفتوح في مستنقعي الإبداع والإعلام الجمهوريين ييسر فضح الدجالين والمبعدين عن أخلاقيات المهنتين بخلاف مستنقعي الإبداع والإعلام الأكاديميين اللذين يغلب عليهما منطق المافيا الحائل دون فضح الدجالين وكشف المبعدين عن أخلاقيات الحرفيين باتت فداحة الداء بينة للجميع: أسباب انحطاطنا الأولى والأخيرة تعينها الأتم في جامعاتنا خاصة وفي نظام تعليمنا وتربيتنا عامة.

دور النظام التربوي العربي

فکل نظام تربوی مؤلف من مستوین:

- خاص ويحصل في منظومة من المؤسسات التعليمية والتكنولوجية والبحثية التي يخصصها المجتمع لهذه الوظيفة. وينتسب إليها بعد التكوين المعرفي

والتقني في كل المجتمعات بحسب درجات رقيها وبحسب تعدد الخبرات والمهارات. وهي المحدد الأول والأخير لمناهج النظر والعمل ولكيفيات حصولهما التقنية والمعرفية.

- وعام يمثل بعدها من كل المؤسسات الاجتماعية الأساسية الأخرى أعني في منظومة المؤسسات الأسرية وفي منظومة المؤسسات والمنشآت الاقتصادية وفي منظومة المؤسسات السياسية وأخيراً في منظومة المؤسسات الروحية. ويغلب عليها بعد التكوين الخلقي والذوقي في كل المجتمعات البشرية بحسب درجات رقيها وبحسب تعدد العلاقات وكيفيات العيش. وهي المحدد الأول والأخير لد الواقع النظر والعمل ولكيفيات حصولهما الخلقية والذوقية.

وإذا كانت المؤسسة المخصصة لوظيفة التربية التي يغلب عليها التكوين العام في كل أبعاد التربية هي المؤسسة المدرسية بكل مستوياتها من المدرسة الابتدائية إلى الجامعة فإن كل واحد من أبعادها يغلب بصورة عامة على كل واحدة من المؤسسات الرئيسية التي أشرنا إليها: فالمؤسسة الأسرية يغلب عليها بعد العاطفي من التربية والمؤسسة المنشئية يغلب عليها بعدها المهني والمؤسسة السياسية يغلب عليها بعدها المدني والمؤسسة الروحية يغلب عليها بعد التعالي عن كل هذه الأبعاد التربوية. ولما كان كل نظام تربوي تقاس فعالاته التقنية والخلقية بنوع الإنسان الذي يكونه وكانت هذه الفعالities تتمظهر بسلوك الإنسان والأخلاق العامة السائدة في كل المؤسسات وخاصة في المؤسسة التي توكل إليها الوظيفة التربوية، فإن كل أنظمة المؤسسات الأخرى في المجتمع يقاس نجاحها الفني الخاص بوظائفها ونجاحها الخلقي المشترك بينها جميعاً بنجاح المؤسسة التربوية لكونها لا تختلف الواحدة منها عن الأخرى إلا بنوع ظهور الخلق الشخصي والجمعي في ممارسة تلك الوظائف.

فيتحقق لذلك أن نعتبر فساد النظام التربوي علة كل فساد في المؤسسة التربوية وفي كل المؤسسات الأخرى. ولما كانت الجامعة هي قاطرة المؤسسة التربوية التي هي قاطرة ما عدتها من المؤسسات، إذ هي معلم المربين

ومنبت كل الكوادر في كل المجالات التي أحصينا، باتت الجامعة غاية كل تشخيص للأدواء وبداية كل تحديد للعلاج: لذلك فهي شرط الانتصار في كل معاركنا إذا كنا نريد خوضها بحق بدءاً بأدواء الذات وختماً بعذوان الغير الذي يكون سلاحه الأمضى عادة ما يستند إلى المعرفة بأدواء الذات. فليس ما يصيب وظيفتي الإبداع والإعلام الجمهوريين إلا مجرد علامات على الاحتلال في نبض المجتمع. وهي علامات دالة على ما أصاب وظيفتي قلبه أعني وظيفتي جامعاته: المستوى الفني والخلقي في وظيفتي الإخبار بالحاصل من المعرفة والخبرة وإبداع غير الحاصل منهما لتكوين الإنسان الذي يتحقق بهما فيكونان جوهر قيامه وعين فعالياته في الطبيعة (الاستخلاف النظري وتطبيقاته) وفي الشريعة (الاستخلاف العملي وتطبيقاته).

